

# تونس «المحايدة» أم «المنحازة» سؤال يُربك المتسابقين نحو قصر قرطاج

## جل المرشحين لانتخابات الرئاسة يفشلون في اختبار الدبلوماسية الخارجية



تعويض بورقيبة وقائد السبسي المهمة الصعبة

## لا لديمقراطية آل كابوني في تونس

بصياغة تعديلات على المقاس للقانون الانتخابي قبل أسابيع فقط من الاستحقاق الانتخابي، كافية لقلب نتائج تلك الاستطلاعات وتحييد القوي وقوى النظام القديم الصاعدة أيضا في المناطق الداخلية البعيدة. كانت إرادة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي ضد هذا التيار بحجة أنه قد ينطوي على إقصاء ممنهج في ظل التزام المرشح مرة أخرى بين الزمن التشريعي والزمن الانتخابي، كما أن طرح تلك التعديلات في الرمي الأخير من العهدة البرلمانية وقيل موعدا الانتخابات يعارض نظريا مع مقومات المناقشة النزيهة.

لم يبق سوى تحريك الدعاوى القضائية وتسريع الإجراءات في زمن قياسي. بدأ الاستحقاق على هذا الأمر عشية الحملة الانتخابية، وبدل أن يعزّز هذا من سلطة دولة القانون، فإنه وضع السلطة القضائية أمام شبهة النخبة الحاكمة تعترض على مقارعة القانون على القوي ورجال الأعمال السريّة وفساد قطاع الصحة. لا يختلف الناخبون التونسيون، على اختلاف انتماءاتهم الحزبية، في أولوية الحرب على الفساد وإنقاذ القوانين وإقرار العدالة الضريبية لكن النخبة الحاكمة تعترض على مقارعة المافيا بأسلوب المافيا وتوظيف أجهزة الدولة في تصفية الخصوم على طريقة «آل كابوني» مروج المجتمع الأميركي في عشرينيات وثلاثينات القرن الماضي، لكن من دون رصاص. ومثلما لا يحبذ التونسيون أن يتحول بلدنا إلى ملاذ ضريبي وبنما جديدة، فإن دعواتهم إلى تطبيق الفاسدين في محاكمات عادلة لا تعني القبول بممارسات «آل كابوني» في بناء الديمقراطية الناشئة، فهذا أبعد ما يكون عن انتظارات الأغلبية في تونس، وهو أمر لا يبعث على الأمان.

طارق القيزاني  
صحافي تونسي

الانتخابات الرئاسية في تونس لن تكون مجرد سباق محموم بين المرشحين في الحملات ومكاتب الاقتراع. الصراع اتخذ منذ فترة، ومنذ بداية نشر نتائج استطلاعات الرأي لنوايا التصويت على الأقل، منحى آخر لن يتم الانقضاء فيه على الأرجح بما قد يفرزه الصندوق، لاسيما وأن غالبية الطامحين لكرسي الرئاسة حسموا أمرهم بطى تجربة التوافق المسبق. على ذلك الأساس ينظر أنصار

قطب الإعلام المرشح للرئاسة نبيل القروي إلى قرار إيقافه واعتراض الأمن له في الطريق السيارة على الطريقة الهوليوودية عشية الحملات الانتخابية، كامر دبر بليل، وهي خطوة دفعت حتى خصومه إلى إثارة الشكوك بشأن التزام المرشح بين الزمن الانتخابي والزمن القضائي. نبيل القروي، الرجل الذي ركب موجة الشعبية المنتشرة عالميا، صعد بسرعة الصاروخ في استطلاعات الرأي لينتصر على مدار أربعة استطلاعات دورية متتالية نوايا التصويت في الرئاسية والتشريعية، رسخت نتائجها قناعة لدى الأحزاب الكبرى أن منافسته لن تكون مزحة. المفارقة أن الرجل الملاحق، مع شقيقه غازي القروي، في قضايا فساد وتهرب ضريبي تعود إلى سنوات خلت بجانب مخالفته للوائح المنظمة للقطاع الإعلامي، نجح بعد الوفاة الدرامية لابنه وعبر انشطته الخيرية في أن يكسب أراضي جديدة، على طريقة «روبن هود» وسط الفقراء والمحتاجين في القرى والبلدات البعيدة المهمشة بعيدا عن السلطة المركزية النائمة في العاصمة. كيف يمكن إذن احتواء صراع القروي الذي تحوّل إلى كرة تلج وبات يهذد فعليا بقلب الطاولة على الإسلاميين والتقدميين في نفس الوقت. بداية لم تكن مناورة الأحزاب التقليدية النافذة في البرلمان

التيار الديمقراطي، يطرحون برنامجا يقوم وفق تعبير عبو «على وجوب أن تكون السياسة الخارجية مركزية بصفة تامة على محيطها الأفريقي عبر تخصيص كل المهومات اللوجستية للاستثمار في القارة».

ويرجع عبو فشل الدبلوماسية التونسية إلى عدم كفاءة السفراء والدبلوماسيين الذين يصفهم أنهم عيّنوا بمنطق المحاباة، ورغم تأكيده على وجوب ترسيخ العلاقات المغربية أي ليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا، فإنه لم يحسم موقفه في ما يخص القضية الليبية رافعا فقط شعار التحوار بين الفرقاء.

أما مرشحو تيار الإسلام السياسي، وهم عبد الفتاح مورو مرشح حركة النهضة والرئيس الأسبق المنفرد المرزوقي وسيف الدين مخلوف (مرشح إسلامي مستقل) وكذلك حمادي الجبالي، القيادي السابق بحركة النهضة (رئيس الحكومة في 2011-2013)، إضافة إلى الخبير الدستوري قيس سعيد المران على حزان التيار السلفي، فإنهم وعلى الرغم من تبنيهم لخطاب ناعم براهن على العلاقات الودية مع كل الأطراف، فإنهم يروجون لقواعدهم خطابا مخالفا لما يعلنونه مفاده البقاء في المعسكر المصطف وراء المحور التركي-القطري.

ويقول عبد الفتاح مورو، في حوار تلفزيوني، إن «فرت بكركسي الرئاسة، فإن تونس ستبقى منفتحة على كل الأصدقاء وعلاقاتها وطيدة مع كل الأشقاء بلا استثناء وقائمة على التجدد خاصة في القارة الأفريقية». لكن معظم المتابعين للخطاب السياسي الانتخابي الذي تروّجه حركة النهضة لا يصدقون ما يتم ترويجه في الحملة الانتخابية، فالحركة الإسلامية ما زالت لم تخرج من المحور التركي - القطري، وهي إلى الآن متمسكة على سبيل المثال بمعاداة النظام المصري، في إطار التعاطف مع جماعة الإخوان، وما زالت أيضا متباهية بالعلاقات مع تركيا ورافضة للتعامل مع سوريا. بعد هذا الجرد البسيط لكل مواقف المرشحين، يبدو واضحا وبإجماع، كل المتابعين، أنهم نجحوا إلى حد ما في إقناع الناخبين في ما يتعلق بمضامينهم التي تخص السياسة الأمنية والدفاعية المعتمدة على اجترار شعارات مكافحة الإرهاب وكشف ملفات الإرهاب، فيما بقي السؤال المتعلق بالحيداء أو الانحياز غير محسوم ومفتوح على كل التاويلات، وغير مصطف إلى فائدة مشروع على حساب مشروع آخر.

ويضيف بأنه سيتمسك بثوابت الدبلوماسية التونسية القائمة على احترام العلاقات المتبادلة مع الدول الصديقة والشقيقة، ومواصلة لعب دور الحياد والوساطة بين مختلف الفرقاء في مختلف البلدان التي تعيش حالة من التوتر.

وبنفس الطريقة تقريبا، يطرح المرشح الرئاسي محسن مرزوق رؤيته الدبلوماسية بقوله «حتما سنعيد العلاقات مع سوريا لإصلاح خطأ سابق اقترهه المنصف المرزوقي في عهد حكومة «الترويكا» وذلك من أجل إخراج سوريا من عزلتها». ويبنس الطريقة تقريبا، يطرح المرشح الرئاسي محسن مرزوق رؤيته الدبلوماسية بقوله «حتما سنعيد العلاقات مع سوريا لإصلاح خطأ سابق اقترهه المنصف المرزوقي في عهد حكومة «الترويكا» وذلك من أجل إخراج سوريا من عزلتها».

لكن مرزوق يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير في علاقة بليبيا، حيث يشدد على وجوب الخروج من مفهوم «الحياد» واختيار الاصطفاف إلى جانب طرف ما، خاصة في ظل تواصل التهديدات المحدقة بليبيا مع وجود دعم تركي للمليشيات في طرابلس، وهو ما يتناقض مع قرارات مجلس الأمن الذي يمنع تسليح هذه المليشيات.

### سؤال غير محسوم

في المقابل، يوجد مرشحون آخرون أمثال اليساري والنقابي عبيد البريكي، الذي يدفع إلى وجوب الخروج من منطق الحياد في بعض القضايا الإقليمية وعلى رأسها القضية الليبية، لكن بقوله حريفا لدى استضافته على قناة تلفزيونية محلية، «يجب أن نتعامل مع كل الأطراف في ليبيا». وبدا مترددا على موقفه وغير حاسم في مسألة العلاقات الخارجية، خاصة عندما قال «لا يجب على تونس أن تصطف وراء سياسة المحاور لكن يجب عليها الاختيار بين الفرقاء».

ويرى مرشحون آخرون من بينهم حمة الهمامي، زعيم ائتلاف الجبهة الشعبية، وكذلك اليساري منجي الرحوي مرشح حزب الجبهة الشعبية (أسس حزب الجبهة الشعبية بعد خلاف مع الهمامي وخروج حزبه الوطنيين الديمقراطيين الموحد من ائتلاف الجبهة الشعبية) أنه أن الأوان، لتونس أن تتعامل مع شركائها الخارجيين، وخاصة دول الغرب بندية تامة خاصة في ما يتعلق بالاتفاقيات الاقتصادية والعلاقة مع صندوق النقد الدولي، وهو الجهة المالية المانحة رقم واحد في تونس مع تشبثهم بنفس الخطاب تقريبا المران على إعادة سوريا إلى محيطها العربي.

أما على الطرف الآخر، فإن مرشحين آخرين، أمثال محمد عبو، زعيم حزب

تميّز جل المرشحين للانتخابات الرئاسية في تونس، بإبراز نقاط قوتهم عند الحديث عن مختلف الصلاحيات الدستورية المتوفرة على نمة منصب الرئيس، من دفاع وأمن ودبلوماسية اقتصادية وكطرف حام للدستور، لكن المنعرج الأهم في برامجهم يظهر عندما يُسأل المرشح عن تصورات وخطته في ما يخص السياسة الخارجية ودبلوماسية البلاد، وهل سيتم الحفاظ على سياسة الحياد أم هناك تصورات أخرى. إلى حد الآن، وقبل بداية الحملات الانتخابية بصفة رسمية، بدت إجابات جل المرشحين مرتبكة وغير حاسمة في هذه النقطة، وذلك إمّا لحسابات انتخابية وإمّا لعدم التعمق في القضايا الخارجية، ما يجبرهم على طرح هذا الملف بأسلوب يخوض في العموميات ولا يذهب إلى طرح الملفات بنظرة سياسية معمقة.

وسام حمدي  
صحافي تونسي

تونس - منذ أن أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس عن قائمة المقبولين لخوض الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والتي ستجرى في 15 سبتمبر القادم، بدأ المتنافسون حتى قبل إعطاء إشارة انطلاق الحملة الانتخابية التي ستستمر 2 سبتمبر إلى غاية 13 من الشهر نفسه يتسابقون نحو الظهور الإعلامي، قصد تقديم الملامح الكبرى لبرامجهم وتحديد ما يتعلق بالصلاحيات الدستورية المباشرة لمنصب رئيس الجمهورية المنحصرة في السياسة الخارجية والدفاع والأمن.

إلى حدود هذه اللحظة، وبعد أن سخرت أهم وسائل الإعلام وخاصة منها

التلفزيونية حيزًا هامًا من برامجها، لتقديم المرشحين لجمهور الناخبين، بدت جل الأسماء المتسابقة نحو قصر قرطاج غير حاسمة بصفة نهائية في بعض النقاط التي تخص صميم مهام الرئيس المقبل.

وسام حمدي  
صحافي تونسي

تونس - منذ أن أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس عن قائمة المقبولين لخوض الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والتي ستجرى في 15 سبتمبر القادم، بدأ المتنافسون حتى قبل إعطاء إشارة انطلاق الحملة الانتخابية التي ستستمر 2 سبتمبر إلى غاية 13 من الشهر نفسه يتسابقون نحو الظهور الإعلامي، قصد تقديم الملامح الكبرى لبرامجهم وتحديد ما يتعلق بالصلاحيات الدستورية المباشرة لمنصب رئيس الجمهورية المنحصرة في السياسة الخارجية والدفاع والأمن.

إلى حدود هذه اللحظة، وبعد أن سخرت أهم وسائل الإعلام وخاصة منها

التلفزيونية حيزًا هامًا من برامجها، لتقديم المرشحين لجمهور الناخبين، بدت جل الأسماء المتسابقة نحو قصر قرطاج غير حاسمة بصفة نهائية في بعض النقاط التي تخص صميم مهام الرئيس المقبل.

### رئيس الدولة أم رئيس الحكومة

رغم المجهودات المبذولة، من قبل مديري الحملات الانتخابية في ما يخص الجانب الاتصالي للمرشح، ظهر جزء هام من المرشحين وكأنه يخوض حملة انتخابية تخص منصب رئيس الحكومة وليس منصب رئيس الجمهورية، حيث ركز جلهم على البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وهي مهام توكل من الناحية الدستورية، لأحزاب الحكم الفائزة بالانتخابات التشريعية ولرئيس الحكومة الذي يتم التوافق حوله بين الكتل البرلمانية في ما بعد.

كيف تنصوغ السياسة الدبلوماسية وما هي توجهاتك في ما يخص العلاقات الخارجية للبلاد في حال فوزكم بالرئاسة؟

هذا هو السؤال الذي بدأ مربكا بصفة تكاد كلية لجميع المتنافسين، ورغم وجود بعض الاستثناءات، فإن خارطة التصورات بدت مُنقسمة إلى ثلاثة أشكال من الرؤى، حيث يوجد من يدافع عن وجوب بقاء تونس في خانة «الحياد



محمد عبو:  
السياسة الخارجية يجب أن تفتتح على المحيط الأفريقي



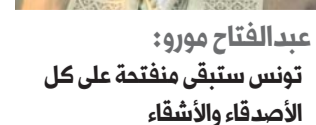
محمد عبو:  
السياسة الخارجية يجب أن تفتتح على المحيط الأفريقي



محمد عبو:  
السياسة الخارجية يجب أن تفتتح على المحيط الأفريقي



محمد عبو:  
السياسة الخارجية يجب أن تفتتح على المحيط الأفريقي



محمد عبو:  
السياسة الخارجية يجب أن تفتتح على المحيط الأفريقي



محمد عبو:  
السياسة الخارجية يجب أن تفتتح على المحيط الأفريقي